الامور من المضمن مع اليسار والسعاية والعتق امه قوله نصف قيمته فنا صوابه ثلث منه فنا نظر هذا القول سببي على ان قيمة المدبر هي نصف قيمته فنا والبه مال الصدر الشهيد وعلى الفتوى في الكافي وقيمة المدبر ثلثا قيمته فنا وقيل نصف قيمته فنا والبه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اهـ فوقع اختلاف النقل عن الصدر الشهيد قوله وتكتب فان لم تكن لمالك مضر المنكر وجنايته موقوفة الى تصديق احدهما صاحبه لتقرر ايجاب موجبها على المنكر لحجزه عن وقوعها بالجناية بغير ضمان فلا يلزمه الغرم لاحتمال الجناية عليها لانه امكن دفع نصف الارش للمنكر بحر قوله ولا سعاية عليها للمنكر لانه يزعم انها كاكانت قوله ولا سبيل للمقر عليها لانه اقر ان لا حق له عليها فيؤخذ باقراره قوله وقال ابو يوسف رحمه الله المقر لما لم يصدقه صاحبه انقلب اقراره عليه فكانه استولدها فتتعين السعاية قوله وعندهما لمعاصمة لانها تسعى بها وطيا واجارة واستخداما وهذا انما يقوم مقام الاستيلاد لو كان المقر لما لم يصدقه اسلمت سعث له وله ان التقوم بالاحراز مع قصد التملك ولما استولدها فلحقوك صفتها الى ملك مجرد فصارت محرزة للمنكر لا للتملك وهو جواز الانتفاع من لوازم الملك ولا كلام فيه ولا تسلم السعاية مع ام الولد المقر اذا اسلمت للتقوم بل للتملك وذا لا يمكن بقاؤها مملوكة له كما اخراجها مجانا وانما صحت ام الولد المقر اذا قربها الى بيع فافترسها الاسد هدرا لانها جناية لا اضمان عليه نهر قوله ثلث قيمته فتنة لعوائد منفعة البيع والسعاية لدوام الموت والباقي منفعة الانتفاع فحقها لثلث العتمة فلان المدبر فان الغايت منفعته البيع فقط لانه سعى لدوام الموت اذا الرجوع من الثلث وسيخدم فكانت قيمته ثلثي قيمته فنا مع قوله له عبده ولو طلق كذلك مثل ولو ستط دبع مهر من حر حر وثلاثة اثمان من بنت وثمن من ظلت دور دهنه محمد عمد علمه فالزمها النافقة والجواب عنها في فتح القدير وسواكانت قيم العبد وهو الرجوع مثاوية او الاوسط الدور بات اثاوي عشر مثلا لي وسيراك الزوجات وهو الربع او الثمن نصف للداخلة لانه لا يزاحمها الا احد الاولين من الثانية ونصف الاخرين الا ثمنين لان احدهما لست باولى به من الاخرين وجب عزله المولى عليهن احتياطا فتح قوله وماب بالبيات بان لم يعلم عمد قيمته لانه لو بين شيا عمل به فان بين الايجاب الاول في الثابت بطل الثاني وان بين في الخارج او بينات الثاني ولو برهن بينه في

الثابت

الثابت او الخارج عمل به ولو قال عنيت بالثاني الثابت عتق وفي عتق الخارج بالايجاب الاول نهر قوله عتق ثلاثة ارباع الثابت لان الايجاب الاول وابر بينه وبين الخارج فاوجب عتق رقبة بينهما نصفين كل منهما النصف وكذا الايجاب الثاني بينه وبين الداخلة فجوان نصف الثابت ساع في نصفيه فما اصابه عتق الاول لقوة وما اصاب الفارغ عتق فيتم له ثلاثة ارباع ولا معارض لنصف الداخل فيعتق نصفه عندهما قوله فقال لم يعتق ويع الداخل لانه ان اريد بالايجاب الاول الخارج صح الثاني وان اريد الثالث بطل فدارين ان يوجب اولا فيتنصف فيعتق نصف رقبته بينهما نهر قوله واقله اربعة اوجه وتقول اوجه سبعة وتقول اسباب الضرائب لا اربعة لا تقول معناه لا يتصور في مسالة اجتماع نصفين وربع وهذا لا ينافي وقوع العول فيها ما مسئلة التركة در قوله فكان سهام العتق منه ستة والحاصل للورثة لا يختلف على كل حال فاله الكمال قوله ولا يسعى بباقي قيمته نظر لان الواجب على قولهما كما قول الامام غيرانهم يستسعون وهم عبيد عنده وعندهما يستسعون وهم احرار فتح قوله بيت ضرورة فيه ان الضرورة اوجبت ان لا يعتق جميع واحد منها لا ان يعتق لبعض فقط ثم يتاخر عتق الباقي الى اداء السعاية ورد بانه لو اعتق الكل من كل واحد ابتداء لم يصح وهو حق لزم ان يكون موجب قوله احد كما لاحراعتاق الاثنين وهو باطل وتدريد فع بمنع كون الموجب وذلك بل عتق رقبته شائعة وانما عتق الكل منها للضرورة التي اقتضت تولي جميع قوله والبيع الى الخراب بيع عمر معين منهما فلو باعهما معا لم يمكن ابطال البيع لان احدهما حر بيقين والعرض على البيع والمساومة لحفاظ بالبيع وانما ربه الى ان كل تعرف لا يبيع الا الملك كالهبة والصدقة والرهن والاجارة والابصاء والتزويج وما في الهداية من اشتراط التسليم في الهبة والصدقة الفاسدة نهر قوله من الكافي والموت ولو بالقتل من المولى او اجنبي واذا اخذ المولى القيمة منه فبين العتق المقتول غضفا وكانت لورثته وسيجيء ان تكون قتل العبد نفسه كذلك واحترز به عن قطع اليد فانه لا يكون بيانا عند ان المولى لو بين العتق فيه فالارش له وقيل للمجني عليه در قوله والمحرر مخيرا ومعلقا وفي المجتبى لو قال عنيت به الذي يترضى لقوله احد كما حرصدق قضاء قوله والمدبر والموقوف وكذا الاستيلاد والكتابة

Copyright © Digitized by Sharjah Heritage Authority

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)